استقراء تاريخي لمفهوم سيادة الدولة الليبية 1951- 1954م

أ.أسماء علي جعفر د.فتحية محمد الوداني

قسم التاريخ/ كلية الآداب/ جامعة مصراتة
EMAIL: a.jafer@art.misuratau.edu.ly

ملخص البحث :

بعد الحرب العالمية الثانية حدث تغير جيوسياسيًا على خارطة العالم، انعكس بدوره على الشعوب بمختلف أجناسها، وأسهم في انبثاق كيانات سياسية معاصرة، ما هي إلا امتداد لكيانات منذ قرون، وما زالت تُناضل إلى يومنا هذا، وانطلاقاً من ذلك تُعد سيادة الدولة الركيزة الأساسية للدول، ووحدتها الوطنية، فالسيادة ركن قيام الدولة وممارستها في منح الدولة السلطة العُليا، المطلقة على أقاليمها وشعبها في مختلف أمورها الداخلية والخارجية، وهي إحدى القضايا المهمة التي يجب دراستها تاريخياً وساسياً وقانونياً.

ولأن الوطن هو الانتماء؛ فحقه علينا وواجبنا اليوم –مثلما أخذنا منه أن نعطيه، وأن نظهر ونبرز تاريخيه العريق المليء بالتضحيات والنضال الطويل، فآثرنا هنا استقراء مفهوم سيادة الدولة الليبية من خلال تسليط الضوء على أهم الأحداث التاريخية المتباينة (داخلياً وخارجياً) التي نتج عنها أثر وتطورات جمّة أدت إلى جمع كلمة الليبيين في توحيد صفوفهم بالسلاح والكلمة لأجل استقلال ليبيا واستقرائها، وضمان وحدتها الوطنية، ويركز هذا البحث على ثلاثة محاور رئيسة من خلالها سيتم عرض المفاهيم الأساسية: الاستقراء، والدولة، والسيادة، وأهم أنواع السيادة وخصائصها، فضلاً عن أهم الأحداث التاريخية التي تتضمن كفاحه في النشاط السياسي وطرح قضيته في المحافل الدولية، لتحقيق سيادته بالاستقلال وتوحيد الوطن.

تكمن الأهمية العلمية للبحث في أهمية سيادة الدول وتقرير مصيرها، من خلال التطورات الدولية وانعكاسها على الدول التي تحت الانتداب أو الحماية أو الوصاية.

تم تتبع كل المعلومات وفق المنهج التاريخي الذي يقوم على سرد ووصف الأحداث التاريخية واستقرائها.

ولتحقيق ذلك وُضِع هدف محدد وهو الوقوف على أهم التطورات التاريخية في تاريخ ليبيا المعاصر حتى حصولها على الاستقلال، في حين الإشكالية الرئيسة للبحث هي: ما مفهوم

الاستقراء؟ ما مفهوم الدولة والسيادة؟ وما هي أنواع السيادة وخصائصها؟ وكيف أسهمت الأحداث التاريخية وتطورها في استعادة الدولة الليبية لسيادتها الجغرافية والسياسية؟

استناداً إلى ذلك تم التوصل إلى نتائج أهمها: أن نضال المثقفين ومجاهدي الوطن سواء بالداخل أم المهجر كان له الدرو الأكبر في إثبات مصلحة الوطن، وسيادته المطلقة هي التعبير عن هويته وإدارته المستقلة داخل المجتمع الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية: الاستقراء، الدولة، السيادة، الدستور، الوزراء.

Abstract:

After World War II, a geopolitical change occurred on the world map, which in turn was reflected in peoples of various races, and contributed to the emergence of contemporary political entities, which are nothing but an extension of entities from centuries ago, and which are still struggling to this day.

Based on this, state sovereignty is considered the basic foundation of states. And its national unity. Sovereignty is the pillar of the establishment of the state and its exercise in granting the state supreme, absolute authority over its regions and people in its various internal and external matters. It is one of the important issues that must be studied historically, politically, and legally. As the homeland is belonging, its right is upon us and our duty today - just as we took from it to give it, and to show and highlight its ancient history full of sacrifices and long struggle therefore we chose here to extrapolate the concept of the sovereignty of the Libyan state by highlighting the most important and disparate historical events (internally and externally) that resulted in an impact. Many developments led to the gathering of the Libyans in uniting their ranks with weapons and words for the sake of Libya's independence and ensuring its national unity. This research focuses on three main axes through which the basic concepts will be presented: extrapolation, the state, sovereignty, and the most important types of sovereignty and their characteristics, as well as the most important events. Historical history, which includes his struggle in political activity and presenting his cause in international forums, to achieve his sovereignty through independence and unification of the nation. The scientific importance of the research lies in the importance of states' sovereignty and self-determination, through international developments and their reflection on states under mandate, protection, or guardianship. All information has been traced according to the historical approach, which is based on narrating, describing and extrapolating historical events. To achieve this, a specific goal was set, which is to identify the most important historical developments in Libya's contemporary history until it gained independence, while the main problem of the research is :What is the concept of induction**?** What is the concept of state and sovereignty**?** What are the types of sovereignty and their characteristics**?** How did historical events and their development contribute to the Libyan state restoring its geographical and political sovereignty**?**.

Based on this, results showed the struggle of intellectuals and the nation's Mujahideen, whether at home or abroad, had the greatest role in proving the interest of the nation, and its absolute sovereignty is the expression of its identity and its independent administration within the regional and international community. **Keywords: extrapolation, state, sovereignty, constitution, ministers**.

المقدمة

تُعدُّ سيادة الدولة الركيزة الأساسية للوحدة الوطنية للدول، فهي ركن قيام الدولة وأداتها لممارسة سلطتها العُليا المطلقة على أقاليمها وشعبها في مختلف أمورها الداخلية والخارجية، ومن هنا فهي إحدى القضايا المهمة الجديرة بالدراسة من النواحي التاريخية والسياسية والقانونية.

ولأنَّ الوطن هويتنا وانتماؤنا؛ فحقه علينا أنْ نبرز ونحيي تاريخه العريق المليء بالتضحيات والنضال، ومن هذا المنطلق اخترنا دراسة مفهوم سيادة الدولة الليبية واستقرائه من خلال تسليط الضوء على أهمِّ الأحداث التاريخية المتباينة (داخلياً وخارجياً)، التي نتجت عنها تطورات جمّة أدَّت إلى جمع كلمة الليبيين وتوحيد صفوفهم من أجل استقلال ليبيا واستقرارها، وضمان وحدتها الوطنية، لأنّها مطلبٌ مشروعٌ لبناء الدولة، والتحرر من الاستعمار، فسيادة الدولة تؤسس سلطتها وفق دستورٍ قانونيٍّ يضمن نظامها السياسي؛ ويحافظ على هويتها الوطنية.

وقد أكَّدَ ميثاق هيئة الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية على أهمية تحقيق سيادة الدول وحقها في تقرير مصيرها، وذلك بهدف الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين، ومن هنا تبرز ضرورة البحث في الخلفية التاريخية والسياسية والقانونية لهذه السيادة، قراءة الأحداث والتطورات الدولية، ومدى انعكاسها على الدول التي تحت الانتداب أو الحماية أو الوصاية.

ويرجع سبب اختيار الموضوع إلى ما تمرُّ به بلادنا اليوم من تشتت سياسي وتصارع القوى الإقليمية والدولية عليها، الأمر الذي يتوجب علينا كباحثين قراءة تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر وتحليله، لأخذ العبرة، واستلهام الحلول لمشكلات معاصرة مما حدث في الماضي.

وتتجسد إشكالية البحث في الأسئلة الآتية: ما مفهوم الاستقراء؟ ما مفهوم الدولة والسيادة؟ ومأأنواع السيادة وخصائصها؟ وكيف أسهمت الأحداث التاريخية وتطورها في استعادة الدولة الليبية لسيادتها الجغرافية والسياسية واستقلالها وتوحيد أقاليمها؛ وذلك وفق المنهج التاريخي الذي يقوم على سرد الأحداث التاريخية ووصفها واستقرائها.

وهناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرَّقت لمفهوم السيادة من زوايا متنوعة، واستفادت منها الباحثتان في التعريفات العامة، وأهم الأحداث في تاريخ ليبيا المعاصر، منها:

- صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات التاريخية والجغرافية، (د.م)، 1970م، وهو من المراجع المهمة في التاريخ الليبي المعاصر؛ حيث يحتوي معلومات وافية عن الموضوع، فقد تناول المؤلف استقلال ليبيا، وأثرَ الحربِ العالمية الثانية، والإدارة العسكرية البريطانية، وليبيا بين الوحدة والتجزئة، وقضية ليبيا في المجال

الـدولي، ومصـر والجامعـة العربيـة، ودور الأمـم المتحـدة، وقيـام الدولـة الليبيـة، والعلاقـات الخارجية.

أمَّا خطة البحث فتتضمَّن مقدمة وثلاثة محاور رئيسة وخلاصة، وقائمة المصادر والمراجع

المحور الأول- المفاهيم الأساسية (الاستقراء، الدولة، السيادة):

تتمثـل نظريـة التطـور التـاريخي للدولـة فـي ركـائز أسياسـية أهمُّهـا الاعتـراف بهـا كيانًـا مسـتقلًّا؛ وذلـك لتـوفر عـدة عوامـل مهمـة سـواء أكانـت سياسـية أم اجتماعيـة أم اقتصـادية أم قوميـة أم دينيـة، أسـهمت جميعهـا فـي تكـوين الدولـة وتمتعهـا بالسـيادة المرجـوَّة، لأنَّ كيـان الدولـة فـي سـياقه التـاريخي لـيس دخـيلًا علـى التـاريخ الإنسـاني[1]، بـل هـو تطـور تـدريجي؛ حيـث نشـأت الـدول جميعهـا تاريخيًّـا مـن جماعـات ولـيس مـن أفـراد، أمَّـا اسـتنباطها نظريًّـا فمـن أفـراد بواسـطة العقـد الاجتمـاعي، ومصـدر الشـرعية فـي الدولـة الحديثـة يرتكـز علـى الحكـم القـانوني [2]، فالمراحـل التاريخيـة التـي أتاحـت تسـمية كيانـات سياسـية دولاً كانـت تُعـرف بـ(الخلافة، والإمامـة، والإمـارة، والسلطنة، والامبراطورية، والمملكة...).

وفـي بـدايات القـرن العشـرين أحـدثت التطـورات الدوليـة تغيـرات جمّـة فـي منـاطق العـالم الثالـث مثلمـا أطلقـت عليهـا هيئـة الأمـم المتحـدة، وبموجبهـا ظهـرت عـدة مفـاهيم فلسـفية معاصـرة انعكسـت علـى الـدول حديثـة النشـوء والاسـتقلال، ونظـراً لارتبـاط اللغـة بالتـاريخ يجـب التعـرف علـى بعـض المصطلحات ومدلولاتها، وهي كما يأتي:

1- مفهوم الاستقراء:

كلمـة الاسـتقراء مـأخوذة مـن قـرأ الأمـر واقتـرأه: تتبعـه، فهـو التتبـع والاستقصـاء، قـرأ فلانـاً- قـروا: قصـده، وتتبعـه، وقـال: ((قـرأ الـبلاد: تتبعهـا أرضـاً أرضـاً، وسـار فيهـا ينظـر حالهـا وأمرها))[3].

هـو الحكـم علـى كلـي لوجـوده فـي أكثـر جزيئاتـه، لأن الحكـم لـو كـان فـي جميـع جزيئاتـه لـم يكـن اسـتقراءً، لأنَّ مقدماتـه لا تحصـل إلا بتتبـع الجزئيـات، وهنـاك اسـتقراء نـاقص لا يفيـد اليقـين لجواز وجود جزئي لم يُستقرأ [4].

2- مفهوم الدولة:

دول: الدَّولـةُ والدُّولـةُ: العقبـة فـي المـال والحـرب سـواء، وهـي اسـم الشـيء الـذي يتـداول[5]؛ مجتمـع مـنظَّم لـه حكومـة مسـتقلة وشخصـية معنويـة متميـزة عـن المجتمعـات الأخـرى المماثلـة التـي تربطـه بهـا بعـض العلاقـات، وتختلـف الـدول فيمـا بينهـا مـن حيـث تكوينهـا ونظـام الحكـم فيهـا، فمنها كبيرة وصغيرة، ومنها ملكية وجمهورية[6].

وهي منظمة المنظمات أو مجمع المنظمات، فهي المقدمة الأولى التي بدونها لاتوجد أنظمة سياسية، وهناك إجماع على أنَّ كلمة دولة تُطلق عندما يكون هناك مجموعة من الناس تعيش مستقرة على إقليم معين تحت ظلِّ سلطة منظَّمة[7].

وتُعرف أيضًا بأنَّها الشكل السياسي للمجتمعات، وهي السلطة التي تنظِّم العلاقات الاجتماعية، وتصوغ القوانين وتنفذها، وتقوم الدولة على نوع من الاتفاق أو الإجماع أو العلاقات المحددة بين الحاكم والمحكوم، ولها أركان هي: الشعب والأرض والسيادة والاعتراف الدولي[8].

3- مفهوم السيادة:

السيادة أحد ركائز القانون الدولي العام؛ لارتباطها الوثيق بمفهوم الدولة الحديثة؛ بحيث لابدَّ أنْ يكون لها نظام قانوني يتولّى إدراتها، أو سيادتها الداخلية والخارجية التي ترتبط بواقع المجتمع الدولي ومتغيراته[9]، انطلاقاً من ذلك آثرنا توضيح هذا المفهوم وقراءة مفهوم سيادة الدولة الليبية من خلاله وتطبيقه تاريخياً، هذا فضلاً عن ضرورة معرفة مفهوم السيادة وارتباطه بـ(الاستقلال والدستور)، وفيما يأتي مزيد من التوضيح لهذا المفهوم:

السيادة في اللغةً كما ورد في لسان العرب: ساد قومه يسودهم سيادة وسُوداً وسيدودة، فهو سيد، وهم سادة، تقديره: فَعَلَةٌ، والسيد: الرئيس والإمام في الخير، تقول العرب: فلان سيدنا أي رئيسنا والذي نعظمه [10].

أما في المفهوم السياسي والقانوني فهي السلطة العليا المطلقة التي تمارسها الدولة، ويخضع لها جميع المواطنين والمقيمين والتنظيمات الأخرى، وهي قوة إصدار القوانين والتشريعات، ولها حقٌّ إبرام المعاهدات وإعلان الحروب وعقد الصلح، وسيادة الدولة تعني أنها مستقلة استقلالاً تامًّا وغير خاضعة لأيِّ دولةٍ أخرى[11].

ترجع كلمة "سيادة" إلى حقبةٍ كان فيها فرد واحد- السيد أو الملك- يحكم الدولة، إلا أنَّ جوهر مفهوم السيادة تحوَّل تدريجيًّا إلى الاعتراف بالشعب وبسلطة مركزية حاكمة ضمن مساحة جغرافية محددة، ووضعها بين الدول الأخرى، فالسيادة تنبع من الاعتراف بشرعية سلطة مركزية حاكمة [12].

فالسيادة بمفهومها القانوني هي صفة من صفات دولةٍ قوامها الاستقلال القانوني، وبمفهومها السياسي هي القدرة الفعلية على تحقيق الاستقلال السياسي، أي تحقيق الإرادة الحرة في المجال الدولي، ومن بعدها الاشتراك المباشر في صراع القوى الدولية[13].

وقد استندنا على التعريفات المعاصرة؛ نظرًا لوجود اختلاف حول مفهومها الكلاسيكي؛ وذلك لأنَّ المتغيرات والتطورات الدولية التي شهدها العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة قد أحدثتا تغيرًا جذريًّا في مفهوم السيادة.

المحور الثاني- خصائص السيادة وأنواعها:

تتمثَّل خصائص السيادة وأنواعها في النقاط الآتية:

1- خصائص السيادة:

تتلخص خصائص السيادة في الآتي:

- التشريع الإسلامي السياسي؛ فسيادة الدولة المسلمة مرتبطة بالشريعة الإسلامية (القرآن الكريم وسنة الرسولﷺ)؛ حيث إنَّ السيادةَ أساسُها التشريع المهيمن على الحاكم والمحكوم، وأنَّ الأمة ذات سلطة في التولية، والتوجيه، والتقويم، والمراقبة، والنقد النزيه[14].
- سيادة مطلقة: أي لا يكون في داخل الدولة، ولا في خارجها هيئة سلطتها أعلى من سلطة الدولة.
- سيادة شاملة: تطبَّق على جميع المواطنين في الدولة، والاستثناء الوحيد هو مايتمتع به الممثلون الدبلوماسيُّون[15].
- إنَّ سلطةَ الدولة وسيادتها حقٌّ لا يقبل التصرف فيه أو التنازل عنه، كما أنه لايسقط بالتقادم.
- سيادة دائمة: فهي لا ترتبط بأشخاص الحكام، فهم يتولّون وينعزلون، وتبقى سلطة الدولة دون أن تتأثر بهم، فهم ليسوا إلا أدوات تمارس بهم الدولة سيادتها وسلطانها؛ لذا فإنَّ سلطة الدولة لا تقبل الانقطاع فهي دائمة الوجود، ولا ينقطع هذا الاستمرار بتعاقب الحكام أو تغييرهم.
- سيادة الدولة سلطة واحدة لا تتجزأ، تتجسد في إرادة واحدة، هي إرادة الدولة[16].

2- أنواع السيادة:

حُددت في نوعين هما:

- السيادة الداخلية: تعني أنْ تكونَ السلطةُ كاملةً وحرةً على جميع من يسكن إقليمها، ولا تستطيع أيُّ سلطة أخرى أنْ تحدَّ منها أو تقيدها[17].
- السيادة الخارجية: يقصد بها تحرر الدولة من كل الضغوطات الخارجية، أي اتخاذ قراراتها الداخلية والخارجية بشكل حرٍّ وسيد، وفي إطار ممارسة الدولة لسيادتها الخارجية يكون لها كامل الحرية في إقامة العلاقات الدبلوماسية، وعقد الاتفاقيات الدولية، والانضمام إلى المنظّمات الإقليمية والعالمية تجسيداً لسيادتها الخارجية[18].

المحور الثالث– الأحداث التاريخية ودورها في سيادة الدولة الليبية:

توطئة:

إنَّ المتتبع لتاريخ ليبيا الحديث والمعاصر يجد أنه قد توالت عليها عدة حكومات وطنية منذ الغزو الإيطالي، ولقد أكسبت الليبيين حُسن الإدارة في شؤون بلادهم، وتوحيد جهودهم لصدِّ الغزو وحروبه، وإحباط تدخلاتهم السياسية، وعلى الرغم من هذه الأحداث وتطوراتها على الساحة الدولية، إلا أنَّ تلك الحكومات الوطنية نجحت في إدارة الوطن وفق سياسة مستقلة بما يتوفر لها من إمكانيات حياتية، نذكرها مثلما وضَّحها الطاهر الزاوي[19]:

- حكومة مصراتة منذ عام 1915م، ومن ثَـمَّ الجمهورية الطرابلسية عام 1918م، وقد تولَّى أعضاؤها إدارة حكومات صغيرة في مناطقهم، بقيت إلى صلح بنيادم ووضع القانون الأساسي.
- الحكومة الوطنية التي أُنشئت بمقتضى القانون الأساسي، مقرها طرابلس، وقد انتهت بعد عام من تأسيسها، بعد نقضِ إيطاليا لشروط القانون.
- هيئة الإصلاح المركزية عام 1921– 1922م، مقرها غريان.

امتداداً لذلك، وبعد انتصار دول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وإحداث تغيرات جمّة في المستعمرات، نشأت قضية ليبيا في المحافل الدولية منذ إبرام معاهدة الصلح مع إيطاليا في 10 فبراير 1949م[*]، حيث تقرر في هذه المعاهدة أنْ تعمل الدول الكبرى (بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وفرنسا)، لتقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة والتي منها ليبيا، على أن يتم إرسال لجان تحقيقٍ إليها للوقوف على أحوال هذه الممتلكات الإيطالية؛ لمعرفة رغبات أهلها وسكانها بشأن مستقبل أوطانهم، وقد أُحيلت مسألة المستعمرات الإيطالية على هيئة الأمم المتحدة[*]، واتفقت كلمة الدول الأربعة على الالتزام بتنفيذ ما تصدره هذه الهيئة من قرارات [20].

وبناءً على حق الشعوب في تقرير مصيرها، تمَّ انبثاق ميثاق الهيئة ليكونَ الوثيقة للشرعية الدولية، والتي بموجبها حُدد مفهوم القانون الدولي وقضاياه، وخاصة سيادة الدولة في عصر التنظيم الدولي، والذي تغير مفهومه وتغيرت شرعيته بعد الحرب الباردة، ونركز– هنا– على مادتين اثنتين من مواده:

- المادة رقم 1– الفقرة(2): التأكيد على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأنْ يكونَ لكل منها حق تقرير المصير....
- المادة رقم 2– الفقرة(2): تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها، والفقرة (4): يمتنع أعضاءُ الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو

استخدامها ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسي...، أين الهيئة من تطبيق الميثاق على الدول المؤسسة والأعضاء في ظلِّ التغيرات السياسية الآن في العلاقات الدولية [21].

وفيما يأتي نوضحُ واقعَ ليبيا وحرص أبناء وطنها وتكاثف الجهود العربية والدولية على ضرورة إنشاء دولة حديثة تقوم على أُسس وضوابط شرعية ودولية، على الرغم من الأيديولوجيات والمصالح التي كانت سبباً في ذلك.

انطلاقاً من ذلك بدأت المرحلة الانتقالية التي تعدُّ مرحلة جديدة من مراحل القضية الليبية في المحافل الدولية، وبدأ من قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في جلستها رقم (250) المنعقد في 21 نوفمبر 1949م، بإجراء التصويت على مشروع القرار الرئيس المرفوع إليها من اللجنة السياسية الأولى، والوارد في الوثيقة رقم (A/ 109 and Corr.1)، والذي يتكون من أربعة أجزاء، والجزء (أ) هو الجزء الخاص بليبيا، وتقر فيه بأنَّ ليبيا المؤلَّفة من برقة وطرابلس وفزان ستؤسس دولة مستقلة ذات سيادة، وسيكون هذا الاستقلال ساريَ المفعول من صدور هذا القرار حسبما نصَّت عليه الفقرة الثانية منه[22]، وتقرر في فقرته الرابعة تعيين المستر أدريان بلت[23] مندوباً لها في ليبيا، الذي يقوم بتقديم التقارير السنوية عن مدى تقدم ليبيا نحو الاستقلال، وهو الوسيط بين السلطات العسكرية القائمة في ليبيا (الإدارة البريطانية في برقة وطرابلس، والإدارة الفرنسية في فزان)، وبين الأجهزة الوطنية التي يجب إنشاؤها لتكون قادرةً على تسلّم السلطة منهما[24].

وصل أدريان بلت إلى ليبيا قادمًا من نيويورك في 12 يناير 1950م، وأدلى ببيان أوضح فيه مسؤولياته التي ستنحصر في التعاون مع سكان ليبيا ومساعدتهم والاستماع إلى مقترحاتهم من أجل تأليف حكومة مستقلة ذات سيادة[25]، وفي وضع نظام دستوري للدولة الجديدة في ليبيا[26]، وتكوين مجلس يعاونه في أداء مهامه[27].

عقب الزيارات التي قام بها المندوب السامي داخل البلاد وخارجها، أهمها زيارته إلى جامعة الدول العربية للتشاور مع أمينها العام[*]، والتي تبنَّت قضية الحرية واستقلال الشعوب العربية، ومطالبتها بتحقيق استقلال برقة وطرابلس، وجلاء الانجليز عنها[28]، اجتمع المندوب مع الليبيين المهاجرين في مصر، ثم عاد إلى طرابلس 18 مارس 1950م، وأجرى عدة مقابلات ومحادثات مع الأحزاب والهيئات[*] والوجهاء والأقليات[29]، وبعد اطلاعه على أوضاع البلاد، وعلى ما يريده الليبيُّون حول تأليف المجلس الذي عُرف بـ(المجلس الاستشاري)[*]؛ وفق ما نصت عليه المادة السادسة من قرار الأمم المتحدة لإنشائه[30]، علماً بأنَّ المجلس اجتمع لأول مرة في طرابلس الغرب 25 أبريل 1950م، وعقد 52 جلسة إلى سبتمبر من العام نفسه، ومن خلاله تمَّ انتخاب المجالس المحلية في برقة وطرابلس 1950[31].

على إثرها رسم المندوبُ خارطة بناء الدولة الليبية الحديثة من أنقاض التاريخ، وتمكَّن من الالتزام بقرار الأمم المتحدة، وبعد اتفاق معظم الهيئات السياسية في ليبيا رغم اختلاف طبقاتهم توصَّل إلى: (أنْ يكون محمد إدريس السنوسي[*] ملكاً على ليبيا كلها، وإنشاء نظام اتحادي يشمل الولايات الثلاث)[32]، واختيار اللجنة التحضيرية للجمعية الوطنية التأسيسية[*]، وقد تحركت الجمعية الوطنية التأسيسية بسرعة – رغم محاولات العرقلة التي واجهتها_ وقامت بمهامها وأنجزتها، في إجراء جدول أعمالها وشكّلت لجنة فرعية لصياغة الدستور، وأقرَّت شكل الدولة والعلَم، حيث رأى معظمُ الأعضاء أنَّ النظام الاتحادي (الفيدرالي) هو الأنسب في هذه المرحلة الانتقالية[33]، وأعلنت الجمعية التأسيسة أنَّ: ((ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة، دستور ليبيا ديمقراطي ونظامها فيدرالي، وأنَّ السيد إدريس السنوسي ملك ليبيا))[34]، وامتدادًا لهذه الخطوات نتطرق إلى مراحل الدولة(الجمعية التأسيسيّة للدستور، حكومة مؤقتة، الدستور، إعلان الاستقلال، أول حكومة مُنتخبة):

أولاً- الجمعية الوطنية التأسيسية للدستور:

في 25 نوفمبر 1950م عقدت الجمعية اجتماعها الأول في طرابلس، وقد انتخبت الشيخ محمد أبو الأسعاد العالم المفتي رئيساً لها[35]، وعادت الجمعية الوطنية للاجتماع في 14 ديسمبر 1950م من أجل البدء في إعداد الدستور بعد ما أقرَّت شكل الحكم والحكومة، وقررت تشكيل لجنة منها تتكون من 18 عضواً، تتولى مهام إعداد مشروع الدستور أُطلق عليها لجنة الدستور، ومنها انبثقت لجنة فرعية مكونة من ستة أعضاء بمعدل عضوين عن كل إقليم، عُرفت بلجنة العمل[36].

ثانياً- الحكومة المؤقَّتة:

تكونت من قبل الجمعية الوطنية في أوائل 1951م، بعد أنْ أقرت الجمعية الوطنية النظام الاتحادي، فأصدرت قراراً بإنشاء حكومات محلية تقوم بتسلّم السلطات من الإدارتين البريطانية والفرنسية التي كانت تتولّى إدارة البلاد الليبية تمهيدًا لإقامة الدولة الليبية المستقلة الموحَّدة، وفقًا لقرار الأمم المتحدة، لذا تمَّ إقامة حكومة محلية مؤقتة في 8 مارس 1951م، وإنشاء مجلس وصاية وفقًا لقرار الجمعية الوطنية، وإعلان السلطات الانتقالية، وبذلك تمَّ إنهاء عمل المجلس، وأصبح محمود المنتصر[*]-الذي كان نائباً لرئيس المجلس الإداري- رئيس الحكومة الطرابلسية[37]، وفي فزان أحمد سيف النصر، وسُميت كل حكومة منها باسم المجلس التنفيذي، وأقيم بجانب كل منها مجلس تشريعي[38]، وبدأت بتصريف أمور المنطقة بدلاً من الإدارة البريطانية، ولم ينقض شهر حتى ترتب على ذلك تشكيل الحكومة الاتحادية المؤقتة[39].

ثالثاً- الدستور:

بناءً على ما ورد فإنَّ نظريات التاريخ ترى أنَّ نشأة الدولة تقوم بموجب التطور الطبيعي والتاريخي حتى تُصبح دولة، وفقاً لظروفها التي مرت بها، لكي تظفر بنتائج سيادتها قانونيًّا، وذات حق في تمثيل نفسها داخل المجتمع الدولي، وذلك من خلال الدستور الذي هو مجموعة القواعد التي تُحدد الأسس العامة لطريقة تكوين الجماعة السياسية وتنظيمها، ومتعلق بتنظيم ممارسة السلطة وانتقالها، والعلاقة بين هذه السلطة والقواعد المتعلقة بحقوق وحريات الدولة أو في المجتمع السياسي، والدستور من جهة هو نظام قانوني للدولة، ومن جهة أخرى يفرض قيودًا على سلطة الدولة من أجل حماية حريات وحقوق الأفراد من سلطة الدولة [40].

لقد أدَّت الظروف والتحديات التي واجهت مناضلي الوطن (ليبيا) إلى ظهور الدستور، الذي تضافرت من أجله الجهود ليكون رمزاً وقانوناً للنظام السياسي الذي سيحكم البلاد، فما أحوجنا اليوم إلى هذا الدستور بعد أنْ يتمَّ تعديله وفق خارطةٍ تواكب إحداثيات الوضع الراهن.

تنفيذاً لقرار الجمعية الوطنية تم إصدار الدستور بمدينة بنغازي في يوم الأحد 7أكتوبر 1951م، نائب الرئيس: أبوبكر بن أحمد أبوبكر، نائب الرئيس: عمر فائق شنيب، رئيس الجمعية الوطنية: محمد أبو الأسعاد العالم[41]، وأقرَّت الجمعية التأسيسية الدستور الليبي الذي يعدُّه فقهاء القانون الدستوري وثيقة دستورية متزنة ومتكاملة، وكانت مناقشات الجمعية لمواد الدستور تسير بطريقة هادئة، وكانت تعمل على تسوية ما يعترضها من عقبات، وكان دورُ الأمير إدريس بارزاً في تسوية أهمِّ نقاط الخلاف سواء فيما يتعلق بالعاصمة أو ما يتعلق باختصاصات الملك، " في الواقع إن اجتماعات الجمعية الوطنية استمرت حتى بعد الانتهاء من الدستور؛ حيث امتدت إلى شهر نوفمبر للانتهاء من وضع قانون الانتخاب الذي تقدمت به الحكومة المؤقتة، والذي استغرق منها سبعة اجتماعات فرغت فيها من إعداده وإصداره في السادس من نوفمبر 1951م"[42].

ويتكون الدستور من اثني عشر فصلاً، ومائتين وثلاث عشرة مادة[43]، نذكر الفصول وبعض المواد التي نحتاج لها في يومنا هذا:

- **الفصل الأول:** شكل الدولة ونظام الحكم فيها.
- **الفصل الثاني:** حقوق الشعب: ((المادة رقم(22): حرية الفكر مكفولة، ولكل شخص الإعراب عن رأيه وإذاعته بجميع الطرق والوسائل،...، المادة رقم(35): تعمل الدولة على أنْ يتوفر بقدر الإمكان لكل ليبي مستوى لائق من المعيشة له ولأسرته)).

- **الفصل الثالث:** الفرع الأول(اختصاصات الاتحاد الليبي)، الفرع الثاني(الاختصاصات المشتركة)، **الفصل الرابع:** السلطات العامة الاتحادية: المادة رقم(40): السيادة للأمة، والأمة مصدر السلطات، **الفصل الخامس:** الملك.
- **الفصل السادس:** الوزراء: المادة رقم(87): تنص على أنّ الوزراءَ مسؤولون تجاه مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة، وكلٌّ منهم مسؤول عن أعمال وزاراته. المادة رقم(89): في حالة إقالة رئيس الوزراء أو استقالته يعتبر جميع الوزراء مقالين أو مستقيلين.
- **الفصل السابع:** مجلس الأمة يتكون من الفرع الأول (مجلس الشيوخ)، الفرع الثاني(مجلس النواب)، الفرع الثالث(أحكام عامة للمجلسين) : المادة رقم(93): يتكون من مجلسين(مجلس الشيوح ومجلس النواب).
- **الفصل الثامن:** السلطة القضائية، **الفصل التاسع:** مالية الاتحاد، **الفصل العاشر:** الولايات، **الفصل الحادي عشر:** أحكام عامة، **الفصل الثاني عشر:** أحكام انتقالية وأحكام وقتية.

رابعاً- الانتخابات:

عملت الحكومة الوطنية على تطبيق أحكام الدستور فور إعلان الاستقلال، فقد نصَّ الدستورُ على إجراء الانتخابات في غضون ثلاثة أشهر ونصف بعد إعلان قانون الانتخاب الصادر في 6 نوفمبر 1951م، فإنَّ المدة ستنتهي في 20 فبراير 1952م، لذا حدد موعد الانتخابات في 6 فبراير 1952م، على أنْ تعلن النتائج في اليوم التالي، ليجتمع مجلس الأمة في تاريخٍ لا يتجاوز 11 مارس 1952م، وهذا ما جعل الحكومة الوطنية تقوم بكثير من الجهد في سبيل الإعداد والترتيبات اللازمة والأولية وتسجيل الناخبين[44] بناءً على ذلك، حتى تكتسب السيادة معناها الحديث المتميز عندما يكون المجتمع قد توقف عن النظر إلى الدولة كياناً غريباً عنها، وأن تُصبح الرابط المعنوي والمؤسسي بين السلطة والمجتمع أو الجماعات التي تعيش في ظلِّها[45].

خامساً- إعلان الاستقلال:

يعني الاستقلال انفراد السلطة الحاكمة في الدولة بممارسة مظاهر السيادة الداخلية والخارجية دون خضوعها لأية جهة أجنبية أخرى، لاعتبارها السلطة العليا في إقليم الدولة، ولها مطلق الحرية في اختيار شكل الحكومة ونظامها السياسي لوضع تشريعاتها القانونية، وإثبات شخصيتها الدولية وتطبيق مبدأ سيادتها[46]، وقد وضَّح ابن خلدون أبعاد سيادة الدولة وحقوقها، في قوله:((أنَّ الدولة إنما يحصل لها الملك والاستيلاء بالغلب، وإنما يكون بعد العداوة والحروب،...، أن كل أمة لا بدَّ لهم من وطن هو منشأهم ومنه أولية مُلكهم))[47].

قبل 1 يناير 1952م، وهو الموعد الذي حدده قرار الأمم المتحدة بوصفه أقصى موعد للاستقلال، كان موعد ليبيا مع الاستقلال، فكان ذلك في يوم الرابع والعشرين من ديسمبر 1951م، اليوم الذي احتشدت فيه الجماهير داخل الميدان 9 أغسطس بمدينة بنغازي؛ ومن شرفة قصر المنار أطلَّ الملك إدريس ليعلن للعالم وللشعب الليبي أنَّ ليبيا منذ اليوم أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة شاملة ومطلقة على أقاليمها؛ لأنَّ سيادة الدولة تكمن في أركانها: (الإقليم، والشعب، والسلطة، والاعتراف)، وقال بأنه: "لمن أعزِّ أمانيه أنْ تحيا البلاد حياة دستورية صحيحة، وحثَّ على الاحتفاظ بما اكتسبناه بثمن غال، وأنْ ننقله إلى أجيالنا، وذكر الملك إدريس أبطالَ ليبيا، ودعا بالرحمة لشهدائها، وحيَّا العلَم رمز الجهاد والاتحاد وتراث الأجداد"[48].

وفي مارس 1952م عقد مجلس الأمة اجتماعه الأول في بنغازي برئاسة عمر منصور الكيخيا، وقد عُين رئيساً لمجلس الشيوخ 23 مارس 1952م، وقام الملك بإلقاء القسم أمام المجلسين؛ مجلس النواب ومجلس الشيوخ ووسط الهتافات، ثم ألقى رئيسُ الجلسة خطابًا أوضح فيه مفاخرًا أنَّ "اجتماع أول برلمان هو نتيجة الجهاد الطويل في سبيل الاستقلال"[49]، ثم انفصل المجلسان –النواب والشيوخ– لعقد جلساتهما الخاصة لكل منهما، فأمَّا مجلس النواب فعقد جلسته في اليوم التالي ليختار عبد المجيد كعبار أول رئيس له، كما انتخب المجلسان اللجان الدائمة[50].

سادساً– إنشاء أول حكومة والتحديات التي واجهتها:

واجه النظامُ السياسي في ليبيا بعد الاستقلال عدةَ تحديات في الشؤون الداخلية والخارجية، من أجل فرض سيادته على المجتمع الإقليمي والدولي، وتمثلت بعض التحديات في التطورات على الساحة الإقليمية والدولية منها: قيام ثورة 1952م في مصر، الانقلابات العسكرية في سوريا، الصراع العسكري مع الكيان الصهيوني، تصاعد الحرب الباردة، وما أشبه اليوم بذلك الوقت [51].

كان أول الأعمال التي قام بها الملك إدريس السنوسي عقِب إعلان الاستقلال، تكليف السيد محمود المنتصر (1951– 1954م) أول رئيس وزراء في ليبيا بعد الاستقلال، وكان أعضاءُ الوزارة هم وزراء الحكومة المؤقتة أنفسهم[52]، انطلاقاً من ذلك لا دولة من دون نظام حكم، ولا نظام حكم من دون دولة، لكن أصبح ممكناً أنْ يتغير نظام الحكم من دون تغيير بعض مؤسسات الدولة؛ حيث إنَّ نشوء الدولة الحديثة ورسخوها، وتحول ولاياتها ذات التيارات القومية إلى دول ذات نظام اتحادي، يُعدُّ من التحديات الصعبة التي تواجه أيَّ رئيس دولة أو رئيس حكومة[53]،؛ تتمثل بعض التحديات: في آلية نظام الولايات، وآلية الانضمام للمنظّمات

بعد الاستقلال، وغيرها من تحديات دولة ناشئة كانت تحت هيمنة الدول الاستعمارية ومجزأة فيما بينها، وفيما يلي نعرض بإيجاز كيف واجه رئيس الوزراء هذه التحديات:

1- تحديات سياسية وإدارية:

هناك عدة أسباب واجهت نظام السلطة الجديد، وأثَّرت على تطور البلاد سياسياً، نذكر منها: نتائج الانتخابات غير المرضية لبعض الأطراف، خاصة حزب المؤتمر الوطني(*)، وقد كانت الانتخابات العامة الأولى في 19 فبراير 1952م، الأمر الذي أدَّى إلى قيام الشعب بالاضطرابات "فهدمت المباني العامة، وقطعت أسلاك التلفونات، وعطلت المواصلات، وقد حمل الشعب الأسلحة جهارًا"[54]، لكن تصرف الحكومة كان في الوقت المناسب، حيث قامت باعتقال معظم الزعماء الرئيسيين، وفرضت الرقابة على الأمكنة التي حدثت بها الاضطرابات، والأهمُّ من ذلك أنها قررت إخراج واستبعاد الزعيم بشير السعداوي رئيس حزب المؤتمر الوطني ونفيه خارج البلاد، على اعتبار أنه هو المسؤول عن تحريض الناس[55].

إداريًّا: تحولت الحكومات الذاتية من ولايات إلى إدارات محلية، وقامت كل ولاية بوضع القانون الخاص بها وفقًا للمادة 177 من الدستور، وبذلك انتقلت سلطات المعتمد البريطاني إلى سلطات يمارسها الملك إدريس السنوسي[56]، وبدأت الحكومة عملها في بناء الدولة الاتحادية، وذلك من خلال وضع التشريعات الملائمة لاحتياجات البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية [57].

إقليميًّا ودوليًّا: قدم طلب الانضمام للمنظمة الإقليمية (الجامعة العربية) في 12 فبراير 1953م، وقامت الجامعة ببحث الطلب في اجتماعها المنعقد بتاريخ 28 مارس 1953م، وتم إقراره بإجماع المشاركين، وأصبحت ليبيا الدولة الثامنة من دول الجامعة، وترأَّس محمود المنتصر رئيس مجلس الوزراء للوفد الليبي مقعده على الفور، وقد أعربت الدول الأعضاء المشاركة في الاجتماع عن ترحيبها بانضمام ليبيا[58]، ومن ثَمَّ قام رئيسُ الوزراء بتسليم مذكرةٍ رسميةٍ إلى المندوب أدريان بلت ليبلغ بها رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة أمر إعلان الاستقلال، وطلب الانضمام إلى منظمة هيئة الأمم المتحدة 1955م [59].

ثانياً- تحديات اقتصادية:

واجهت الدولةُ عدة تحديات اقتصادية منها: عدم وجود موارد مالية، وعدم الاهتمام بالتنمية الاقتصادية، واستنزاف ثروات البلاد، واستغلاله من قبل الدول المهيمنة عليه، وبات من الضروري البحث عن الثروات الطبيعية لأجل استغلالها وتوظيفها في تحرير اقتصاد الوطن.

كانت ليبيا عشية الاستقلال تعاني من فقر مدقع، مما جعل العبء الاقتصادي يتضاعف ويتطلب تمويلًا إضافيًّا[60]، وقد وقَّع رئيس الوزراء معاهدة مالية وعسكرية مع بريطانيا، كانت

الأولى في 13 ديسمبر 1951م، اتفاقًا ماليًا مع بلاكي المعتمد البريطاني في طرابلس، ويسري مفعوله إلى 31 مارس 1953م، وقد تضمَّن الاتفاق خمس مواد، ، منها تقديم مساعدة للمؤسسة الليبية العامة وللتنمية والاستقرار، والشركة المالية الليبية، ومنحة مقدارها مائة في المائة من الاسترليني للإصدار الأول من العملة الليبية[61]؛ وذلك حتى يتمكن من سد " عجز الميزانية الليبية مقابل السماح للقوات البريطانية باستعمال قواعد عسكرية في ولايتي طرابلس وبرقة، وكانت المساعدة البريطانية حسب تلك المعاهدة هي 3/4. 2 مليون جنيه استرليني سنويًّا لتغطية الميزانية، ومليون جنيه واحد سنويًّا لأغراض التنمية"[62]، وكانت هناك عدة أسباب لعقد هذه الاتفاقية حسب ما ورد في أغلب المصادر منها –حسب تقارير الأمم المتحدة–: أنَّ ليبيا كانت فقيرة، وليس لها دخل لتغطية مصروفاتها، وأنّ الحكومة المصرية آنذاك اشترطت التنازل عن واحةِ الجغبوب مقابل مساعدة مالية سنوية، فضلاً عن التوتر الداخلي من قِبل الشعب حول الحكم الفيدرالي، فهذه المعاهدة وغيرها في نظرهم هي وسيلة بأنْ يكون الاستقلال شكليًّا، وبأنَّ الدول العظمي تريد الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في ليبيا [63]، وقد تألَّف الاتفاقُ من خمس مواد، ويستمر إلى يوم 31 مارس 1953م، تعهدت فيه بريطانيا بتقديم: مساعدة مالية تُقدر بـ 500.000ألف جنيه للمؤسسة الليبية العامة للتنمية والاستقرار والشركة المالية الليبية؛ وكذلك مُنحة مقدارها 100% من الاسترليني للإصدار الأول من العملة الليبية، على أن تستمر المساعدات للحكومات والأدارات في برقة وطرابلس[64].

وقام أيضاً بتوقيع معاهدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومنحها جميع الامتيازات العسكرية وإنشاء القواعد[*] سواء فيما يتعلق بالطيران أو الموانئ، وحتى الإعفاءات الجمركية، وتمَّ توقيع الاتفاقية في 9 سبتمبر 1954م، وكان مقابل هذه الامتيازات أنْ "تدفع الولايات المتحدة 7 مليون دولار في السنة الأولى تخصص للتنمية، و24 ألف طن من القمح، ثم تحصل ليبيا على 4 ملايين دولار سنويًّا لمدة ستِّ سنوات، ومليون جنيه خلال الفترة الثالثة من الاتفاقية، وبذا يكون مجموع ماتحصل عليه من مبالغ طوال مدة الاتفاقية 42 مليون جنيه، ومدة الاتفاقية 18 سنة"[65].

أما عن فرنسا، فقد تعاقدت "مع الحكومة الليبية الجديدة؛ فتمَّ التوصل إلى اتفاقية مؤقتة تستمر فرنسا بمقتضاها في احتلال فزان ستة أشهر قابلة للتجديد، وتتعهد بسدِّ العجز في الميزانية"[66].

الخلاصة

تتضح مما سبق النتائج الآتية:

1- تنسيق العلاقات بين الولايات تحت إدارة وحكومة مركزية قوية وفق إطار قانوني، ويجب عدم ربط مفهوم السيادة بطبيعة النظام السياسي؛ حتى لا تطغى فئة على الأخرى، وتتحول إلى مشاريع سياسية تهدف إلى تفتيت الوطن وتشتته.

2- ابتعاد أدريان بلت عن وظيفته الأساسية، وقرار هيئة الأمم المتحدة في ضمِّ ليبيا دولة واحدة واضحة المعالم والحدود، والاكتفاء بالنظام الاتحادي الذي يحمل في طياته الكثير منذ ذلك الوقت وإلى يومنا هذا.

3- حقٌّ بلادنا في الاستقلال وتوحيد أرضها مشروع؛ وذلك وفقًا للمواثيق الدولية التي تُقر حقَّ الشعوب في حكم نفسها والتحرر من الهيمنة الاستعمارية، ورفض هيمنة الدول الكبرى وتحكِّمها في توجيه مؤسسات الدولة سواء أكانت دولية أم إنسانية؛ لأنَّ ذلك يؤثر على سيادة الوطن .

4- مساهمة بعضِ زعماء ليبيا في تطوير الأمة الليبية؛ لأنَّ قدرتهم وكفاءة أبناء الوطن في إدارة شؤون بلادهم لا تقلُّ عن غيرهم، في المحافظة على الوحدة والاستقلال، ليتمتع مثل غيره من الأوطان بالسيادة المطلقة داخليًّا وخارجيًّا.

5- المساهمة في مواجهة تحديات الدولة الناشئة، على الرغم من الأخطار التي كانت تواجهها قبل الاستقلال وبعده مثل: الأطماع الدولية، والتدخل الإقليمي، والفراغ السياسي، وانفلات الأمن الداخلي للبلاد، وصراعات الإدارة السياسية.

الهوامش

يتناول هذا البحث دراسة دور التجانس الديني في ليبيا في تحقيق المصالحة الوطنية ، إلا أنَ هذا

(1)علي يوسف شكري، الوسيط في فلسفة الدولة، منشورات زين الحقوقية، بيروت،(د.ت)، ص 42.

(2)عزمي بشارة، مسألة الدولة- أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2023م، ص 94- 95.

(3) إبراهيم أنيس، وآخرون، المعجم الوسيط، إشراف: حسن عطية، محمد شوقي أمين، ط2، انتشارات ناصر خسرو، إيران، (د.ت)، ص 731. كذلك: نور الدين مختار الخادمي، الاستقراء ودوره في معرفة المقاصد الشرعية، مكتبة الرشد، الرياض، 2007م، ص 15.

(4)علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 2004م، ص18.

(5) ابن منظور، لسان العرب، صححه: أمين محمد عبدالوهاب، محمد الصادق العبيدي، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1999م، ج4، ص 444.

(6) إبراهيم مدكور، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة (1979م)، ص85.

(7) محمد عبد البديع السيد ، مبادئ علم السياسة، جامعة بنها، كلية الآداب، قسم الإعلام، (د.ت)، ص 22.

(8) إسماعيل عبد الفتاح عبدالكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة (مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية)، حقوق النشر والتوزيع الالكتروني محفوظة لكتب عربية، (د.ت)، 2003م، ص 236- 237.

(9) عمر بن أبي بكر أحمد باخشب، سيادة الدولة في ظل التطورات الدولية، مجلة البحوث القانونية، العدد الثالث، ص 321.

(10) ابن منظور، المصدر السابق، دار صادر، بيروت، مج3، ص 230.

(11) وضاح زيتون، المعجم السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 214- 215.

(12) مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2002م، ص263- 264.

(13) محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1971م، ص 67.

(14) فتحي الدريني، خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2013م، ص27- 42.

(15) وضاح زيتون، المرجع السابق، ص 218- 219.

(16) فؤاد محمد الناري، المبادئ الدستورية العامة، دار نشر الثقافة، القاهرة، 1975م، ص 307- 308.

(17) وضاح زيتون، المرجع السابق، ص 218.

(18) سمير حمياز، إشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 24، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017م، ، ص 18.

(19) الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الليبيين في ديار الهجرة 1924- 1952م، دارف المحدودة، لندن، 1985م، ص 212.

(*) في عام 1949م: هناك حدثان مهمّان في تاريخ ليبيا المعاصر هما: مشروع بيفن سفورزا 8 مايو 1949م الذي كان سبباً في دخول القضية الليبية لهيئة الأمم من قبل زعماء الهيئات والأحزاب الليبية لقطع الطريق أمام إيطاليا وبريطانيا وفرنسا في عرضهما هذا المشروع على الهيئة لتتحصل كل منهما الوصاية على أقاليم ليبيا الثلاث، ومنح استقلال ليبيا بعد عشرة سنوات، وتم إفشاله بجهود أبناء الوطن والدول العربية والآسيوية والكتلة السوفيتية، أما الحدث الثاني: هو إعلان إمارة برقة بإمارة إدريس السنوسي منذ عام 1949م. لمزيد من الاطلاع يُنظر: محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا – مذكرات محمد عثمان الصيد، نشرها، طلحة جبريل، حقوق محفوظة للمؤلف، 1996م، ص 48- 49. كذلك نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، جامعة الدول العربية، 1958م، ص 170.

(*) هيئة الأمم المتحدة: منظمة دولية أُعلن عن قيامها ومباشرة نشاطها في 24 أكتوبر 1945م، وسبق ذلك مرحلة تمهيدية بدأت 1942م ولا زالت الحرب العالمية الثانية في أوجها، ولقد أصدرت دول الحلفاء ما عرف باسم ((إعلان الأمم المتحدة)) وهو اسم يُعزى إلى الرئيس الأكريكي فرانكلين روزفلت، وأعلن وزراء خارجية دول الحلفاء بعد انتهاء مؤتمر موسكو الاتفاق على قيام منظمة دولية بهذا الاسم، وبعدها مؤتمر تنظيمي دمبرتون أوكس، وآخرها مؤتمر سان فرنسيسكو ما بين 25 أبريل، 26 يونيو 1945م لقيام هيئة الأمم المتحدة، واشتراك 50 دولة وجميعها من الدول الحلفاء وأنصارها، وأقرَّت ميثاق المنظمة والإعلان عنها، واتخاذ مدينة نيويورك مقراً لها. لمزيد من الاطلاع يُنظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ت)، ج7، ص 200.

(20) محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا الحديثة وثائق تحريرها واستقلالها، دار عيد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012م، مج1، 27.

(21) ميثاق الأمم المتحدة، صدر بمدينة سان فرانسيسكو في يوم 26 يونيه 1945م، المادة 1-2.

(22) إبراهيم سليمان الضراط، جهاد ليبيا الدبلوماسي في أروقة الأمم المتحدة 1945-1955م، دار المنار للطباعة، مصراتة، 2012م، ص106-108.

(23) أدريان بلّت 1892- 1981م: الدبلوماسي والصحفي الهولندي محامياً ومتحدثاً رسمياً باسم هيئة الأمم، عضواً في الوفد الهولندي مؤتمر سان فرنسيسكو لتشكيل هيئة الأمم المتحدة 1945م، أحد نواب الأمين العام (تريغفي لي)، في 10 ديسمبر 1949م رُشح مفوضاً سامياً لليبيا، تولى مهمة صياغة نظام دولة مستقلة، تتألف من برقة وطرابلس اللتين كانتا تحت حكم الانجليز، وفزان تحت حكم فرنسا، وقد كُلِّف بمساعدة الليبيين لتحرير البلاد، وعلى وضع دستور يمكنهم من إدارة شؤون الحكم في أقاليم ليبيا، وتأسيس دولة موحَّدة مستقلة ذات سيادة بنظام حكم ديمقراطي حديث، بعد استقلال ليبيا عُين في منصب مدير لمكتب الأمم المتحدة في جنيف حتى تقاعده 1957م. لمزيد من الاطلاع ينظر: أدريان بلت، استقلال ليبيا والأمم المتحدة حالة تفكيك ممنهج للاستعمار، تر: محمد زاهي بشير المغيربي، مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة، 220م، موجود على موقع مكتبة الفرجاني يوم الأحد:18 فبراير 2024م، الساعة 11:30مساءً.

(24) صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات التاريخية والجغرافية، (د. م)، 1970م، ص78.

(25) محمد الهادي أبوعجيلة، كفاح الشعب الليبي من أجل الاستقلال والوحدة (1939م-1963م)، دار ومكتبة الشعب، مصراتة، 2011-2012، ج1، ص359-360.

(26) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص78؛ آمال السبكي، استقلال ليبيا بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية 1943- 1952م، (د.ن)، القاهرة، 1991م، ص57.

(27) سامي حكيم، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، ط2، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1970م، ص121.

(*) عبد الرحمن عزام(1893- 1973م): سياسي مصري، أول أمين عام للجامعة العربية، شارك في كتابة ميثاقها، اشترك مع الحركة السنوسية في الجهاد. يُنظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2013م، ج2، ص 783.

(28) عبد الرحمن عزام باشا، الجامعة العربية والوحدة العالمية، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1946م، ص 10- 11.

(*) الأحزاب والهيئات التي تأسست في إقليم طرابلس وبرقة داخلها وخارجها، وانضمام أغلب النُخب الليبية ومطالبتهم بالاستقلال التام، ووحدة ليبيا، أهمها: جمعية عمر المختار، المؤتمر الوطني الطرابلسي، حزب الاستقلال. لمزيد من الاطلاع عن هذه الأحزاب وغيرها يُنظر: الطاهر أحمد الزاوي، المصدر السابق، ص 35- 38.

(29) آمنة الرطب، جهود السيد أدريان بلت في تشكيل المجلس الاستشاري للأمم المتحدة في ليبيا(1949-1950)، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، العدد8، 2021م، مج 2، ص 4-5.

(*) المجلس الاستشاري: تشكل هذا المجلس من ممثل واحد تعينه حكومات البلاد التالية: مصر، وبريطانيا، وإيطاليا، والباكستان، والولايات المتحدة، وفرنسا، على أنْ يقوم المندوب بتعيين الأعضاء الأربعة الذين يمثلون أقاليم ليبيا الثلاثة والأقليات في ليبيا، وتمت الموافقة على أسماء المرشحين الذين اختارهم المندوب وهم: كامل سليم عن مصر، عبد الرحمن خان عن الباكستان، السيد هيوستو نهيوربيرد عن انجلترا، المسيو جورج بالاكي

عن فرنسا، البارون جبوستي عن إيطاليا، المستر كلارك عن أمريكا، علي أسعد الجربي عن برقة، مصطفى ميزران عن طرابلس، أحمد بن الحاج السنوسي سوف عن فزان، جياكومار كينو عن الأقليات، لمزيد من الاطلاع يُنظر: محمد الهادي أبو عجيلة، المرجع السابق،ج1، الهامش رقم 3، ص371.؛ كذلك: محمود الشنيطي، قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951م، ص302، 309.

(30) محمد الهادي أبوعجيلة،المرجع السابق، ج1، ص368.

(31) محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 302، 309.

(*)إدريس السنوسي1890- 1983م: محمد إدريس بن محمد المهدي السنوسي الكبير، ولد في برقة وتلقى تعليمًا دينيًّا، وتولى زعامة الحركة السنوسية عام 1915م خلال الغزو الإيطالي على برقة، واعترف به أميراً عام 1920م، وغادر ليبيا إلى مصر في أعقاب تولي موسوليني السلطة في إيطاليا، ووقوع أكثر مناطق ليبيا تحت الاحتلال الإيطالي، أُعلن ملكاً على ليبيا بعد انتهاء وصاية الأمم المتحدة وإعلان ليبيا دولةً مستقلة عام 1951م، وإنشاء دولة دستورية 1963م. لمزيد من الاطلاع يُنظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج1، ص 115.

(32) آمنة الرطب، المرجع السابق، ص 4.

(*)اختيار اللجنة التحضيرية لأعمال الجمعية في وقت لا يتجاوز يوليو 1950م، وهي اللجنة التي عُرفت بلجنة الواحد والعشرين، وقد تألفت من (21) عضواً، و(7) ممثلين عن كل إقليم من الأقاليم الثلاث وانعقدت جلسات اللجنة في طرابلس، وحُددت الأسس والمبادئ التي تقوم عليها الجمعية، وتم الاتفاق على تكوين الجمعية الوطنية التأسيسية، طبقًا للرأي الذي أبداه مجلس الأمم المتحدة لليبيا في جلسته التاسعة عشر المنعقدة في 12 يونيو 1950م، لإعداد الخطة التي بموجبها تجتمع الجمعية الوطنية المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من الجمعية العامة، لأجل وضع دستور ليبيا الذي سيتضمن شكل الحكم بها، عرفت بـ(لجنة الستين)، في تاريخ 25 نوفمبر 1950م وكان أول اجتماعاتها بحضور أعضائها الستين وعدد كبير من الشخصيات الوطنية، وحضر أيضاً مندوبون عن الإدارات البريطانية والفرنسية، وأعضاء السلك القنصلي، وممثل عن مندوب الأمم المتحدة ، كما حضر الجلسة الافتتاحية للجمعية جميعُ أعضاء مجلس الأمم المتحدة الخاص بليبيا فيما عدا مندوبي مصر والباكستان، للمزيد من المعلومات يُنظر: محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص312-314.إبراهيم سليمان الضراط، جهاد المرجع السابق، ص128-153، 164-165- 166.

(33) إبراهيم سليمان الضراط، المرجع السابق، ص166-168.

(34) محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 348.

(35) إبراهيم سليمان الضراط المرجع السابق، ص 164- 166.

(36) مصطفى أحمد بن حليم، ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة، منشورات الجمل، ألمانيا، 2003م، ص211.

(*) محمود المنتصر: ولد سنة 1903م، من عائلة عريقة، درس في إيطاليا، وعمل مدة طويلة في دائرة الأوقاف، دخل المعترك السياسي بعد الاحتلال البريطاني ليبيا، وقد عينه بلاكي رئيسًا لحكومة منطقة طرابلس. ساهم بدور بارز في استقلال ليبيا، كان عضواً في بشير السعداوي في هيئة تحرير ليبيا، رأى الملك إدريس، والإدارة البريطانية والمندوب السامي أدريان بأنه الشخص المناسب في التوافق مع الأطراف والهيئات الليبية. لمزيد من الاطلاع يُنظر: مجيد خدوري، ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي، دار الثقافة، بيروت،

1966م، ص527؛ بشير السني المنتصر، مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، 2008م، ص 145.

(37) مجيد خدوري، المرجع السابق، ص242-243.

(38) علي محمد جهان، ليبيا بين الاعتراف الدولي وإعلان الاستقلال، مجلة البحوث الأكاديمية ، العدد الثامن، ص 164.

(39) مجيد خدوري، المرجع السابق، ص242-243.

(40) محمد المساوي، القانون الدستوري والنظم السياسية، (د.م، د.ن)، 2017م، ج1، ص63.

(41) دستور المملكة الليبية المتحدة، إقرار الجمعية الوطنية الليبية 7أكتوبر 1951م، طبع لحساب مجلس النواب، بمطابع دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة. ص43.

(42) مصطفى أحمد بن حليم، ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة، ص 211.

(43) لمزيد من الاطلاع على فصول الدستور ومواده يُنظر: دستور المملكة الليبية المتحدة، إقرار الجمعية الوطنية الليبية 7أكتوبر 1951م.

(44) للاطلاع على تفاصيل إجراء الانتخابات يُنظر: مجيد خدوري المرجع السابق، ص248-251.

(45) عزمي بشارة، المرجع السابق، ص 279.

(46) عمر بن أبي بكر أحمد باخشب، المرجع السابق، ص 325.

(47) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ضبط: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2001م، ص 469- 470.

(48) مصطفى أحمد بن حليم، انبعاث أمة...، 212-214؛ إبراهيم سليمان الضراط، المرجع السابق، ص192-193.

(49) مجيد خدوري، المرجع السابق، ص253-254.

(50) محمد الهادي أبوعجيلة، المرجع السابق، ج1، ص491-492.

(51) محمد المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر(صفحات من التاريخ السياسي. دولة الاستقلال)، ط2، مركز الدراسات الليبية، اكسفورد، مج2، ج2، ص33.

(52) باستثناء عمر شنيب وزير الدفاع عُين رئيساً للديوان الملكي، وكان ثلاثة من الوزراء طرابلسيين واثنان من برقة وواحد من فزان، ومن ثم إصدار مرسومٍ ملكيٍّ بتعيين ولاة لأقاليم ليبيا وهم: (فاضل زكري لولاية طرابلس، ومحمد الساقزلي لولاية برقة، وأحمد سيف النصر لولاية فزان)، يُنظر: مجيد خضوري، المرجع السابق، ص246. كذلك: إبراهيم سليمان الضراط، المرجع السابق، ص194؛ مصطفى أحمد بن حليم، انبعاث أمة...، ص217.

(53) عزمي بشارة، المرجع السابق، ص 373.

(*) حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي: ظهر هذا التكتل السياسي في 11 مايو 1949م بكونه ردّ فعل لرفض مشروع بيفن سفورزا، اتفق مع الجبهة الوطنية المتحدة على توحيد الجهود في مقاومة المخطط الاستعماري، نتج عنهما هيئة سياسية عُرفت بـ (المؤتمر الوطني) تولى رئاستها بشير السعداوي، عقد المؤتمر عدة اجتماعات وأعلن في برنامجه السياسي(ليبيا مستقلة موحدة تحت الإمارة السنوسية بزعامة إدريس السنوسي). لمزيد من الاطلاع يُنظر: إدريس محمد حسين أبوبكر،

ظهور ونشأة الأحزاب السياسية في ليبيا وموقفها من الإمارة السنوسية، جامعة عين شمس، العدد السادس عشر، 2015م، ج1، ص16- 17.

(54) محمد الهادي أبوعجيلة، المرجع السابق، ج1، ص 490.

(55) مجيد خدوري، المرجع السابق، ص252؛ محمد الهادي أبو عجيلة، المرجع السابق، ص490-491.

(56) مجيد خدوري،المرجع السابق، ص247.

(57) مصطفى أحمد بن حليم، انبعاث أمة، ص228.

(58) إبراهيم سليمان، الضراط، المرجع السابق، ص210.

(59) مجيد خدوري، المرجع السابق، ص247.

(60) مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مارينا، 1992م، ص46، 156-157.

(61) سامي حكيم، المرجع السابق، ص 107.

(62) مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية، ص157.

(63) بشير السني المنتصر، المرجع السابق، ص 66.

(64) سامي حكيم، حقيقة ليبيا، ط2، مكتبة الانجلو المصرية، 1970م، ص 107.

(*) إنشاء قواعد عسكرية: في هويلس قرب طرابلس، ومطار الملاحة، وقواعد ثانوية أخرى في مصراتة ودرنة وبنغازي، وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالإشراف التام على السفن والطائرات المتجهة أو الخارجة من هذه القواعد، وللقواعد استقلال في شؤون القضاء. يُنظر: صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 116.

(65) المرجع نفسه، 115-116.

(66) المرجع نفسه، ص120.